

الإدارة العثمانية في ولاية سورية*

(عبد العزيز عوض)

مراجعة
قصي الحسين

أهمية هذه الدراسة التي بين أيدينا أنها تنطلق من العمل على الوثائق التاريخية المختلفة. هذه الوثائق التي تحتوي على معطيات ومعلومات هائلة في تفاصيلها. فهي تتحدث عن المجتمعات المدينية التي استطاعت أن تحفظ لنا عنها، صورةً دقيقةً لتفاصيلها.

فعبد العزيز محمد عوض، هو من أوائل الباحثين الذين اهتموا باستخدام الوثائق في الدراسات التاريخية، بل أكثر من ذلك، هو من أوائل الباحثين الذين جعلوا هذه الوثائق المصدر الأساسي الذي تصدر عنه دراساتهم. والوثائق التي اعتمد عليها عوض، منها ما هو باللغة التركية، ومنها ما هو باللغة العربية. ومنها ما هو محفوظ، ومنها ما هو منشور، ومنها ما هو مصنف، ومنها ما هو غير مصنف. والإحاطة بها جمیعاً، كما هو مبين من الحالات في حواشی البحث، ومن صفحة المصادر المذيلة له، كان بحد ذاته عملاً شاقاً ومضنياً. غير أن الفائدة التي جناها من ذلك لا تقدر بثمن، وإن بدا بعض التقصير في التحليل والاستنتاج الذي لا يمكن لأي باحث أن ينجو منه، ولا لأي دراسة أن تكون بمنأى عنه.

والفترة الزمنية التي اختارها الباحث لتصوير الإدارة العثمانية في ولاية

* عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 - 1914م. دار المعارف بمصر 1969 (صفحة 384). وهي في الأساس أطروحة جامعية.

سوريا (1863 - 1914)، هي فترةٌ زاخرةٌ بالتنظيمات الإدارية الجديدة. ويشير الباحث إلى أن ولاية سوريا ظهرت في سنة 1864م بموجب نظام الولايات الجديد، وأصبحت هذه الولاية تضمّ ولايتي الشام وصيادا القديمتين. ثم فصلت متصرفةً القدس عن «ولاية سوريا» في سنة 1873م، وألحقت بها ولاية بيروت سنة 1887 التي أصبح لها حق الاتصال المباشر بالباب العالي في الأستانة. ومع هذا احتفظت ولاية سوريا باسمها الجديد حتى جلاء العثمانيين عنها سنة 1918.

وقد تتبع الباحث ما طرأ على تلك الولاية من تطورات. إذ درس الظروف التي أدت إلى تكوين تلك الولاية، والنظم العثمانية التي طبقت عليها. ومن هنا فقد تتبع التنظيمات والإصلاحات العثمانية التي بدأت منذ عهد السلطان العثماني مصطفى الثالث (1757 - 1774م) واستمرت حتى إعلان الحرب العالمية الأولى 1914م، وذكر أن تلك المحاولات صادفت ألواناً من النجاح والعقبات كانت ذات آثارٍ واضحةٍ في ولاية سوريا على وجه عام.

والحديث عن التنظيمات والإصلاحات في الإدارة العثمانية داخل ولاية سوريا، قادت الباحث لدراسة أجهزة الحكم والإدارة المدنية والقضائية والعسكرية. كما درس أيضاً التشكيلات الإدارية والأنظمة والقوانين التي تحدد الاختصاصات وأسلوب العمل. ذلك أن الأوضاع الاقتصادية والثقافية كما يقول، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتلك الأجهزة والإدارات والقوانين، كذلك تعرض لنظام الأرض والزراعة والمواصلات، وإدارة الأوقاف وإدارة التعليم. ناهيك عن دراسة العصبيات الإقطاعية والطوائف غير الإسلامية، وما كان يتصل بذلك من تدخلٍ أجنبيٍ.

بادئ ذي بدء، عندما تحدث الباحث عن التنظيمات العثمانية وأثرها في حكم الولايات، وقال إنها استغرقت نحوَ مائة وخمسين عاماً. ولذلك عمد إلى تقسيمها إلى أربعة أدوار مراجعاً في ذلك القيفزات الإصلاحية التي برزت فيها بكل وضوح وهي كالتالي:

- 1 - الدور الأول: محاولات الإصلاح والتجديد حتى إعلان خط كلخانه 1839.
- 2 - الدور الثاني: من خط كلخانة 1839 حتى إعلان القانون الأساسي 1876.
- 3 - الدور الثالث: التنظيمات في فترة ما بين (1876 - 1908).
- 4 - الدور الرابع: التنظيمات في العهد الدستوري (1908 - 1914).

ويتحدث الباحث عن الغايات السياسية لخط كلخانة 1839. فيقول إن إنكلترا التي ساهمت مساهمة فعالة في طرد محمد علي من بلاد الشام، كانت تحرص في الوقت عينه على أن تصلح الدولة العثمانية من شأن أنظمتها وقوانينها كي تقوى على الوقوف أمام المطامع الروسية التي كانت تهدف للوصول إلى المياه الدافئة في البحرين الأبيض والأسود. ويقول إن من نتائج خط التنظيمات الخيرية 1856، هو التأكيد بشكل خاص على المساواة المدنية والاجتماعية لجميع رعايا الدولة، خصوصاً لجهة التسامح الديني والحرية الدينية التي وردت في خط التنظيمات الخيرية عام 1856، كما ضمن «نظام الولايات 1864»، المساواة بين الرعايا في المجالس المحلية.

أما بالنسبة لنتائج التنظيمات العثمانية في الدور الثاني، فقد تجلّت بأخذ الدولة بنظام الحكم المركزي بعد القضاء على النظام الإقطاعي، متأثرة بالنظم الفرنسية، رغم أنها وجدت صعوبة في تطبيقها في الولايات البعيدة مثل اليمن والحجاز والولايات العراقية: البصرة وبغداد والموصل. أما في بلاد الشام، فقد نجح فيها الحكم المركزي إلى حد كبير. ويقول إن إصلاحات الدور الثاني، شمل تنظيم القضاء وإنشاء المحاكم التجارية، ونظمت شؤون التجنيد وميزانية الدولة. وقد ربط الولاة وكبار الموظفين بالعاصمة مباشرة.

ويرى الباحث أن دستور سنة 1876م، كان مقتبساً عن دستور بلجيكا وفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة. وقد صيغ في (119 مادة). ويموجب هذا الدستور أصبح السلطان يتمتع بالحقوق الدستورية كأي ملك دستوري. أما

الحرية فهي للجميع، والمسؤولية على عاتق الموظفين.

غير أن هذا الدستور لم يعمر طويلاً، إذ ما لبث عبد الحميد أن حلّ مجلس المبعوثان وعلق العمل بالدستور سنة 1878م، وكانت النتيجة عودة الدولة العثمانية إلى نظام الحكم المطلق الذي استمر حتى إعلان المشروطية في يوليو 1908 وتم خلع السلطان عبد الحميد في إبريل عام 1909.

ويشير عبد العزيز محمد عوض إلى أن جبل لبنان استفاد من التنظيمات العثمانية الجديدة في ولاية سوريا فأصبح متصرفة ذات نظام خاص. وعملت سياسة الدولة العثمانية على منع المؤثرات الأجنبية من أن تتسرب إلى داخل ولاية سورية، وحصرتها في متصرفة جبل لبنان. وقد استمر الأمر كذلك حتى تم إلغاؤها بعد قدوم جمال باشا وإعلان الحكم العرفي في جبل لبنان.

والواقع أن حركة الإصلاح والتنظيمات، كان يمكن لها أن تستمر إلى أقصى مدى لو لا أن حالت دون ذلك عوامل خارجية وأخرى داخلية. فعلى الصعيد الخارجي تعرضت ممتلكات الدولة العثمانية إلى عدد عظيم من الهجمات الغربية المتصلة بالتأمر عليها. فاستغلت بلغاريا واقطعت النمسا الهرسك والبوسنة. كذلك احتلت اليونان جزيرة كريت واحتلت إيطاليا ولاية طرابلس سنة 1911. وابتدأت الحرب البلقانية تشتد منذ عام 1912، فكان من نتيجتها إن فصلت جميع ولايات الدولة الأوروبية باستثناء قسم من ولاية أدرنة. وكذلك برزت عوامل داخلية عديدة، تمثلت بالثورات الداخلية فيألانيا واليمن وبعض المناطق السورية والعراق وثارت في وجهها ثورات عديدة داخل الجزيرة العربية،خصوصاً في نجد وعسير وذلك بداعٍ من الحركات التآمرية التي كان لها أكثر من صلة مع أوروبا.

وعرض الباحث للتقسيمات الإدارية في بلاد الشام عشية القرن الثامن عشر فوجدها تقع على الشكل التالي:

1 - إيالة حلب، ومركزها حلب. وقد ضمت الألوية التالية: أضنه، باليص،

بierre جك، عزيز كليس، معرة النعمان.

2 - إِيالَة الشام، ومركزها دمشق. وضمت الألوية التالية: دمشق، القدس، غزة، نابلس، عجلون، صفد، صيدا، بيروت، الكرك، الشوبك.

3 - إِيالَة طرابلس، ومركزها طرابلس. وضمت الألوية التالية: طرابلس، حمص، حماه، السلمية، جبلة. ومن الملاحظ أن إِيالَة صيدا قد أعيد تشكيلها. وقد نقل مركزها إلى عكا.

ويقول الباحث إن ولاية بيروت قد فصلت عن ولاية سورية في سنة 1305هـ/1887م وذلك نتيجة لازدياد أهمية مدينة بيروت وحساسيتها، والوقوف في وجه التفود الأجنبي والتقليل من شأنه وأسبابه.

وفي سنة 1318هـ/1900م كانت التشكيلات الإدارية في لواء الشام على الشكل التالي: قضاء الشام ومركزه دمشق، قضاء بعلبك ومركزه بعلبك، وكذلك النبك ودوما ووادي العجم (قطنا) وحاصبيا وراشيا والزبيدي. وكثيراً ما كانت تحصل منازعات بين ولاية سوريا ومتصرفية جبل لبنان، على ملكية بعض الأراضي الواقعة في قضاء البقاع الذي يتبع لواء دمشق. وكانت المنازعات تهدأ حيناً وتتشتعل حيناً آخر. وقد أثارت بلدية زحلة قبل الحرب العالمية الأولى النزاع من جديد على نطاق واسع، إذ طلبت في مذكرة رفعتها إلى قنصل الدول الحامية مساعدتها على ضم البقاع إلى متصرفية جبل لبنان. وكان البقاع تابعاً للواء الشام الذي حافظ على تقسيماته الإدارية حتى خروج العثمانيين من بلاد الشام عام 1918م.

وتحديث الدراسة أيضاً عن الجهاز الإداري في ولاية سورية وقد كان يتألف من الوالي الذي هو مسؤول عن الجهاز المدني ويحمل لقب باشا. ومن أركان الولاية وهم الدفتردار والنائب والمكتوبيجي. ومن مجلس إدارة الولاية وهم سبعة أعضاء منتخبين، ومن كبار مأمورى الولاية. وقد أقام هؤلاء الموظفون في دمشق مركز ولاية سورية، وأشرف كل منهم على عدد آخر من

الموظفين التابعين له في مراكز الألوية والأقضية.

أما الجهاز المدني في مركز اللواء فهو يتتألف من المتصرف، وهو المسؤول عن الجهاز المدني ويحمل لقب باشا. ومن أركان اللواء وهم النائب الشرعي في اللواء والمفتى ونقيب الأشراف والمحاسب ومدير التحريرات. ومن مجلس إدارة اللواء ويرأسه المتصرف زائد ثمانية أعضاء منتخبين. ويشرف موظفو مركز اللواء على عدد من الموظفين التابعين لهم في أقضية اللواء. أما الجهاز الإداري في القضاء فيرأسه القائم مقام وهو يحمل رتبة بك ويرأس مجلس إدارة القضاء، ويشرف على موظفي القضاء.

وخصص الباحث فصلاً خاصاً للحديث عن الجهاز القضائي الذي كان تحت إشراف شيخ الإسلام. وقال إن قاضي عسكر الروملي كان يعين صغار قضاة الولايات العثمانية في أوروبا، أما قاضي الأنضول، فكان يعين صغار القضاة في آسيا ومصر. وذكر أن القضاة الشرعي كان يتصف بالبساطة. ومكان الفصل في القضايا هو المحكمة. وفي بعض الأحيان كان يتم ذلك في بيته القاضي الذي يحيط به كتابه. كذلك اتصف القضاة العثماني بسرعة البت في القضايا، إذ كان يصدر الحكم وينفذ في جلسة واحدة.

وقد تمتع قاضي دمشق بنفوذ كبير. فأشرف على عمل دفتردار الولاية وصادق على حساباته، وتدخل لرفع مظالم الجندي ورافق الأسعار وأمن المواد الغذائية. كذلك اعتبر مسؤولاً عن مكافحة الغلاء، إلى جانب الفصل في الدعاوى، وبذلك أشرف بشكل عام على حسن سير الإدارة في ولاية سوريا.

ويقول إن المحاكم الشرعية، لم تكن وقفاً على المسلمين فقط، بل كان المسيحيون يجرون مبایعاتهم فيها. فكان يشترط على المسيحي أن يحضر إشعاراً «علم وخبر» من بطريركيته «بطريقة خانة» بأنه من رعايا الدولة، ثم يختتم هذا الإشعار من البطريك أو وكيله، وبذلك يصبح ذا صفة رسمية وقانونية.

وإلى جانب القاضي كان يقوم المفتى. ولكل منهما عمل مستقل عن

الآخر. ومهمة المفتى إبداء الرأي في بعض المسائل الفقهية عند استشارته، فيضع السائل مشكلته في نصوص محدودة، يجيب عنها المفتى بالسلب أو بالإيجاب.

ويبدو أن الدولة العثمانية قد أخذت في بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر باقتباس الأنظمة والقوانين الغربية، وكان ذلك بعد إعلان «خطي شريف همايوني» سنة 1272هـ/1856م وقد تأخر صدور نظام المحاكم النظامية حتى عام 1288هـ/1872م وصيغ في ثمانى عشرة مادة ومقدمة، فكانت المحاكم النظامية العثمانية على درجتين:

- 1 - محاكم الدرجة الأولى: وهي التي ترى الدعاوى بدايةً.
- 2 - محاكم الدرجة الثانية: وهي ترى الدعاوى استئنافاً.

وكانت هناك محاكم للتجارة. كما وجد في سنة 1303هـ/1885م في مدينة دمشق الدوائر العدلية التالية: دائرة محكمة الاستئناف الحقوقية والاستئناف الجزائية ومجلس العدلية ودائرة هيئة الاتهام وقلم محكمة الاستئناف. ويقول الباحث إن الدولة العثمانية كانت تهتم بتحديث النظام القضائي وتحرص على نزاهته وإصلاحه، ولكن ذلك لم يمنع من تسرب الفساد والرشوة إليه.

وفي حديثه عن الجهاز العسكري وجهاز الأمن، ذكر عبد العزيز محمد عوض أن الدوائر العسكرية في الامبراطورية العثمانية بلغت سبع دوائر وضعت فيها سبعة جيوش. وقال إن مدينة دمشق كانت مقرًا للجيش الخامس وذلك لما لها من أهمية جغرافية لتوسطها بلاد الشام، بالإضافة إلى أهميتها الروحية، لأنها مركز تجمع الحج الشامي، قبل انطلاقه في رحلة طويلة نحو الأماكن المقدسة. وكان قائد الجيش الخامس يحمل رتبة مشير، ويتناقض مرتبًا شهرياً قدره 125 ليرة عثمانية. وكانت له مكانة مرموقة إذ كان يعين والياً بالوكلالة في حالة عزل أو غياب والي سوريا عن دمشق. أمّا قوات الأمن فقد تألفت في

ولاية سورية من ثلاثة أنواع: قوة الدرك (جاندرمة) وكانت تشرف على حفظ الأمن ومطاردة الأشقياء ومنع التهريب على الحدود وقوة الشرطة (ضبطية) تبلغ المذكرات الإدارية والعدلية وقوة المفتشين (البوليس) التي تحقق في المخالفات وتراقب عمل الأجانب.

وأولى الباحث عنانة مفصلة للحديث عن موارد ولاية سورية، فتحدث عن موارد الولاية قبل عصر التنظيمات وعن الموارد بعد عصر التنظيمات، وكيف كانت تتم جبايتها في الدورين. وإذا كان الإقطاع والملتزمون هم الذين يقومون بجباية الموارد قبل عصر التنظيمات، فإن نظام الأمانة قد اتبع بعد ذلك وأبقي أيضاً على نظام الالتزام. وأشار إلى أن حرفة الالتزام كانت أمراً يتحمل الربح والخسارة. وبالرغم من أن أنظمة المالية قد نصّت على أن الأرباح والخسائر هي عائدة على الملتزمين، بحسب الأصول، غير أن الوالي كان يشكل مجلساً خاصاً لمحاسبة الملتمز في دعوى الخسارة ويفحص قيوده وأوراقه، وإذا تبين خسارته فإنه يعفيه مما يشكل خسارة له.

وفي الحديث عن نظام الأرض والزراعة، يتبيّن لنا أن الدولة هي صاحبة جميع الأراضي الأميرية، وصاحبة الحق في الأعشار والضرائب والرسوم المفروضة على جميع الأملك والأراضي الخاصة في الامبراطورية. وقد منحت الدولة العثمانية كبار موظفيها مثل الصدر الأعظم وبشاوشات الثلاثة أطوااغ والطوغين وحكام الإيالات والألوية والجنود الإقطاعيين أراضي زراعية على شكل إقطاعات - اختلف إيراد كل منها باختلاف أهمية صاحبها. وقسمت الإقطاعيات في إيالات الدولة إلى ثلاثة أنواع:

- 1 - الإقطاعيات الصغيرة التي يقل إيرادها عن 20,000 أقجة وعرفت بالتيمار.
- 2 - الإقطاعيات المتوسطة من 20,000 إلى 100,000 أقجة وعرفت بزعمامت.
- 3 - الإقطاعيات الكبيرة التي يزيد إيرادها عن 100,000 أقجة وعرفت بـ «خاص».

وفي مقابل ذلك كان يطلب من كل صاحب إقطاع أن يكون دوماً على استعداد للحرب، وأن يقوم بإعداد وتجهيز عدد من الخيالة المحاربين، يتاسب وإيراد إقطاعه بنسبة فارس واحد لكل خمسة آلاف أقجة.

وفي فصل خاص عن التعليم في ولاية سورية نجد أن أنماط التعليم في عصر التنظيمات تقسم إلى ثلاثة أنواع وهي: الكتاتيب والمدارس الحكومية والمدارس الخاصة.

وكانت الدراسة في كتاتيب المدن تبدأ في سن مبكرة، تتولى التدريس فيها معلمة تسمى «طجا». وكانت هذه الكتاتيب تضم أحياناً الأطفال من الجنسين. ولم تكن حجرة الدراسة سوى غرفة صغيرة يجلس فيها الأطفال على متعاب بسيط من الصباح حتى المساء. وكان التلميذ يختتم القرآن في هذه المرحلة. ثم تكون هناك مرحلة أخرى من الكتاب تختلف فيها مواد الدراسة.

أما بالنسبة للمدارس الحكومية، فقد نظمتها الدولة العثمانية بموجب نظام المعارف الصادر في 24 جمادى الأولى 1216هـ/1869م والذي صيغ في 198 مادة. وقسمت الدراسة فيه إلى خمس مراحل: الابتدائية والرشدية والإعدادية والسلطانية والمدارس العالية. وقد أنشئت إدارة خاصة للمعارف في كل ولاية. وكان مجلس معارف سوريا يتبع مجلس المعارف الكبير في إستانبول.

أما المدارس الخاصة، فكانت على ضريبين: المدارس الوطنية والمدارس التبشيرية. ويقول الباحث إن المدارس الوطنية انتشرت في مدن ولاية سورية، أما المدارس التبشيرية فقد انتشرت في ولاية بيروت ومتصوفة جبل لبنان. وقد أحصى (38) مؤسسة تبشيرية من دول أوروبية متعددة حتى عام 1912.

وتسلط دراسة عبد العزيز محمد عوض الأضواء على حالة المواصلات في ولاية سورية، فتتحدث عن الطرق التي تصل إستانبول بمركز الولايات أو

المرافىء والخطوط الحديدية البديلة منها. كما تتحدث عن الطرق التي تصل مراكز الولايات بمراكيز الألوية ومراكيز الأقضية في الولاية، والطرق التي لا تستعملها العربات بصورة دائمة. وقال إن من أهم الطرق المعبدة في ولاية سورية هي طريق بيروت دمشق، التي نالت امتيازها شركة فرنسية عام 1857 وسميت شركة طريق الشام العثمانية. وقد بلغ طول الطريق 112 كلم وعرضها 7 أمتار. ثم طريق حمص - طرابلس عام 1883م وطريق دمشق - حوران 1888 وطريق حماه - اللاذقية عام 1891. أما سكك الحديد فكانت بين يافا - القدس سنة 1888 والشام - مزيريب 1890 وبيروت - دمشق 1891 وطرابلس - حمص 1911. وقد كانت جميع هذه الخطوط فرنسية. كذلك تم إنشاء الخط الحديدي الحجازي، مما سهل وصول الحجاج إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة وذلك عام 1900م. وقد وصل أول قطار إلى المدينة المنورة في 32 أغسطس 1908 المصادف لعيد الجلوس السلطاني. وبالإضافة إلى ذلك تم إنشاء البريد والبرق والهاتف. وعندما انحسر الحكم العثماني عن بلاد الشام، ترك لها شبكة موصلات حديدية وبيرية وبرقية، استفاد منها الفرنسيون والإنجليز في عهد الانتداب.

في الفصل الأخير من الكتاب، تحدث الباحث عن الإدارة العثمانية والعصبيات الإقطاعية والطوائف غير الإسلامية والمداخيلات الأجنبية التي كانت ترافق ذلك. وقد وجد أن عصبية الدروز كانت من أقوى العصبيات. وقد قاموا سنة 1851م بثورة امتنعوا فيها من دفع الضرائب لوالى الشام، كما هزموا الوالى وكتائب الولاية في معظم المناوشات التي كانت تجري بينهم وبين السلطة. وعندما كان الوالى يريد تأديبهم وتصدر الأوامر بذلك من الأستانة، يتدخل الإنكليز لحل المشكلة الدرزية سلماً. فيكتب الصدر الأعظم برقية إلى الوالى يقول له فيها: «إن الإنكليز لا يسررون بما تتخذه من التدابير لتأديبهم». وقد حاولت ولاية سورية إصلاح الأوضاع الإدارية في منطقة الدروز عن طريق نشر التعليم بينهم، فأنشأت المدارس في قصبات الجبل «عامرة» و«صلخد» و«السويداء». كما أنشأت لهم 25 مسجداً من أجل تهذيب أخلاقهم وتعليمهم

مبادئ الدين الإسلامي.

كذلك تحدث عن العصبيات البدوية في لواء الكرك وعن عصبيات النصيرية التي كانت تخرج عن سلطة العثمانيين وتمتنع عن دفع الضرائب والرسوم للوالى ويقطعون الطريق وينهبون الأموال ويقتلون أنفسهم، مما كان يحمل الدولة العثمانية على التنكيل بهم وتجريد حملة لتأديبهم. وببحث عوض في حوادث البدو واعتداءاتهم على الفلاحين وتأديب الوالى لهم. كما بحث في جميع أشكال التصدي للأشقياء وقطع الطريق عن طريق إنشاء جهاز عرف بـ«بلوکات» عونية وهي من العساكر الموظفة وهدفها المساعدة على حفظ الأمن في الولاية.

في مجال آخر تحدث الكاتب عن شكل المعاملة التي عاملت بها الإدارة العثمانية الطوائف غير الإسلامية من مسيحيين ويهود، فاعتبرتهم أعضاء في طوائف ينتمون إليها. أما الأجانب من غير المسلمين، فقد عرفوا باسم «مستأمنين» أي الذين منحوا أماناً، وهم لا يعتبرون من رعايا السلطان العثماني.

وقد نظمت الدولة العثمانية شؤون الطوائف غير الإسلامية، ووضعت من أجل ذلك نظام الملل الذي يقضي بأن يتصرف الرؤساء الدينيون من قبل أفراد الملة، ثم يقتربن التعيين بصدر البراءة السلطانية. وقد منح رؤساء الطوائف صلاحيات في الشؤون العامة والشخصية. وقد شمل هذا التنظيم طائفة الروم واليهود.

وقد نظر السلاطين العثمانيون إلى الكنيسة الأرثوذكسية باعتبارها كنيسة وطنية، فشجعواها على الوقوف في وجه الكاثوليك الذين يدينون بالولاء للكنيسة أجنبية. ثم زال هذا الولاء بعد أن وضعت الكنيسة نفسها تحت حماية روسيا، وشجعت حركات الاستقلال في البلقان.

وتحدّث الباحث عن علاقة الطوائف غير الإسلامية ببعضها، فوجد أنها

كانت عرضة للاهتزاز وللصراعات المختلفة. فقد حاولت كنيسة كل طائفة منها أن تجذب أتباع الأخرى، لذلك كانت الطوائف التي تفقد أتباعها تلجأ إلى الدولة العثمانية طالبةً منها التدخل لإعادة الأتباع المنشقين إلى صفوفها. وقد تمتع مسيحيو ولاية سوريا بحرية تامة في ممارسة التجارة والصناعة. وبعد إعلان الدستور سنة 1908 منحت الدولة العثمانية المسيحيين المساواة التامة، فدخل المسيحيون واليهود في الجنديّة، كما كان هناك قائمقاومو أقضية من المسيحيين. وكان معظم موظفي محاسبة ولاية سوريا من أبناء المسيحيين.

وبالنسبة لموضوع المداخيلات الأجنبية مع الإدارة العثمانية، في القرن الثامن عشر، فقد عرض الأستاذ عوض لحياة «المستأمين» في الإمبراطورية العثمانية وهم التجار الأجانب من غير المسلمين الذي سمح لهم بالإقامة في البلاد واعترفت الدولة العثمانية بهم كطوائف أو ملل مستقلة تطبق شرائعها الخاصة. كما منحتهم «عهد الأمان» وكانت تعاملهم وفقاً لشروط الاتفاقيات التي كان يتم عقدها بين الدولة العثمانية وبين حكومات التجار الأجانب. وقد يعود أصل هذه الاتفاقيات إلى اتساع العلاقات التجارية مع الجمهوريّات الإيطالية، التي منحت بموجبها بعض الامتيازات الخاصة. وربما اتخذت هذه الامتيازات شكلاً خاصاً بها، بعد توقيع الاتفاقيات بين الإمبراطورية العثمانية والدول الأوروبيّة مثلًا. وتحدّث الدراسة عن تعيين القنصلين الأوروبيّين في دمشق، حيث لعبوا دوراً مهماً في حياة ولاية سوريا السياسيّة. إذ انحاز كل قنصل من قنصل الدول الكبّرى إلى طائفة من السكان يدافع عن مصالحها، مقابل اعتراف الطائفة بفضل القنصل عليها وولائها لدولته، مما كان يسبب إحراجات كثيرة ويثير شكوكاً عظيمة. ناهيك عن الدسائس والمؤامرات الكثيرة التي كانت تحاك على يد هؤلاء القنصلين لزرع الفتنة المستمرة في ولاية سوريا. وكانت هذه الدسائس والمؤامرات تشتد وتضعف، قياساً لمواقف قنصل هذه الدول من مسائل التآزر أو التناحر مع السلطة العثمانية عشية كل موقف سياسي يتخد إن في البلقان أو في مصر أو في لبنان.

فقد تمثلت سياسة بريطانيا في القرن التاسع عشر بإبعاد التأثير الروسي والفرنسي عن الدولة العثمانية ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. ومن أجل ذلك وقفت بريطانيا وروسيا إلى جانب الدولة العثمانية ضدّ فرنسا في قضيّة محمد علي 1839م، ثم وقفت بريطانيا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية في وجه المطامع الروسية أثناء حرب القرم (1854 - 1856) ثم اتفقت روسيا وفرنسا ضدّ بريطانيا أثناء احتلال الأخيرة لمصر سنة 1882م. وعلى هذه القاعدة من التحالفات السياسية، كان قناصل الدول الكبرى يحركون أصحابهم لدى طوائف ولاية سورية التي كانت تقع فريسة الحسابات الخاطئة والنظرة المحلية الضيقة التي تنظر بها إلى مصالحها الخاصة بين الطوائف الأخرى.

ومن الإنصاف أن نقول في خواتيم هذا البحث، أن محاولات الدولة العثمانية الإصلاحية لم تكن، كما يقول البعض، قليلة الشأن. فقد كانت لها رغبة حقيقة في الأخذ بالأساليب المدنية الحديثة وإدخالها إلى ولاياتها. غير أن الاضطراب الذي سيطر قروناً على ولاية سورية قبل العثمانيين، والسنوات القليلة التي تبعث الحكم العثماني في ولاية سورية، بالإضافة إلى كثرة المؤامرات الأجنبية التي كانت تقوم ضدهم، هي التي حالت دون تحقيق الإصلاحات المطلوبة في ولاية سورية المحروسة.

